# مجلة المجمع العلمي العراقي

الجزء الأول ـ المجلد الثامن والثلاثون
بغداد
رجب ١٤٠٧ هـ ـ آذار ١٩٨٧ م

# مسائل لغوية في مذكرات مجمعية

الشيخ محمد حسن آل ياسين
عضو المجمع

في المجمع العلمي العراقي – كما يعلم المطلعون على شؤونه – عدد غير قليل من اللجان والهيئات العلمية العاملة ، تقوم بواجباتها بصمت وصبر ودأب ، وتعنى كل واحدة منها بجانب معيَّن من الجوانب المتصلة برسالة المجمع ودوره في الحياة العامة .

ويدور في هذه اللجان – كلاً أو بعضاً – من المطارحات والمناقشات وتبادل المعلومات مايتَّسم معظمه بالنفاسة والعمق والجدَّة والفائدة الكبيرة . وقد يستغرق البحث في المسألة اللغوية الواحدة جلسة كاملة ،وقد يمتد الى جلستين او جلسات ، وكثيراً ما تكتَب خلال ذلك المذكرات ، و ربما تُحرَّر التعليقات على تلك المذكرات ، حتى يصل البحث الى ما يُقنِع الجميع او يكون موضع قبول الاكثر منهم .

وكنتُ قد قدَّمت الى لُجنتَي « الاصول » و « اللغة العربية » – وهما اللجنتان المعنيَّتان بتقعيد القواعد اللغوية والفتوى في الصحيح والغلط من الصيغ والتراكيب والألفاظ المتداولة بين الناس – عدة مذكرات في عدد من المسائل اللغوية . كانت موضع النقاش والأخذ والرد من قبل الأعضاء . كما كان بعضها موضع التعليق والتعقيب من الزملاء .

ولما كانت المسائل التي دارت حولها هذه المذكرات من الموضوعات الفقهية الطريفة التي تستحق العناية والاهتمام ، رأيتُ من المستحسن جداً ان أترك المعنيين بهذا الجانب والذوّاقين له من غير أعضاء المجمع ، بالعلم التفصيلي بذلك والاطلاع التام عليه ، أملاً في زيادة الفائدة وإثراء البحث وتوخّي الصواب ، فقدّمت هذه المجموعة للنشر تحقيقاً لهذا الغرض ، والله من وراء القصد .

ولا يفوتني التنبيه — اداءً للأمانة العلمية — على ان هذا المنشور لايحكي تلك المذكرات بنصّها الذي كُتبتْ به يوم تقديمها ، وليس صورة ( طبق الاصل ) لما كانت عليه حينذاك ، لأني قد زدت فيها وأضفت اليها ماوقفتُ عليه بعد تحريرها من أمثلة وشواهد رَوَتْها المعجمات ، ومن آراء وأقوال أوردتها كتب السلف ، مضافاً الى الردود والملاحظات على تعليقات الزملاء .

كما ينبغي التنبيه ايضاً على أني قد اغفلتُ ذكر أسماء الزملاء الذين شاركوا في المناقشات والمحاورات ولم أرْوِ نصوص كتاباتهم وتعقيباتهم . لان نشر ذلك من شؤونهم الخاصة بهم دون غيرهم . كما أني لم أُورد قرارات اللجنتين المذكورتين في القضايا التي عُنيت بها هذه المذكرات ، لأن نشر تلك القرارات من الحقوق الخاصة باللجنة ذات العلاقة .

والله تعالى المسؤول ان يسدد خطا الجميع ويمدّهم بعونه وتأييده ، إنه خير مسدِّد ومؤيد ومعين .

## صيغة « التَّفعال » في العربية (*)

روت المعجمات وكتب النَّحو – فيما روتْ من استعمالات العرب – بناء خاصّاً بالمصدر، فيه من الصياغة ونمط التأليف مايستوقف الدارس والباحث، لأنه – مع النص على كونه من مصادر الفعل الثلاثي – يحمل من الزيادة مايخرجه لفظاً ووزناً من دائرة اوزان الكثرة الكاثرة من مصادر الثلاثي المعروفة، ونعني به صيغة التَّفعال – بفتح التاء – .

وقد رجعتُ الى تراث السلف للوقوف على جليَّة الأمر، فاجتمع لديَّ من ذلك مارجحت وضعه بين يدي الزملاء الأفاضل ليروا رأيهم فيه. والله الموفق.

★ ★ ★

قال سيبويه :

« هذا باب ما تُكَثِّر فيه المصدرَ من فَعَلْتُ فتُلحق الزَّوائدَ وتبنيه بناءً آخر . . . وذلك قولك في الهَذْر : التَّهْذار، وفي اللعب : التَّلْعاب، وفي الصَّفْق : التَّصْفاق، وفي الرَّدّ : التَّرداد، وفي الجَوَلان : التَّجوال، والقتال والتَّسيار . وليس شيءٌ من هذا مصدرَ فَعَلْتُ . ولكن لمّا أردتَ التكثير بنيتَ المصدرَ على هذا » (١) .

وقال ابو سعيد معلقاً على كلام سيبويه :

« اعلمْ ان سيبويه يجعل التَّفعال تكثيراً المصدر الذي هو للفعل الثلاثي، فيصير التَّهذار بمنزلة قولك الهَذْر الكثير، والتَّلعاب بمنزلة اللَّعب الكثير . وكان الفرّاء وغيره من الكوفيين يجعلون التَّفعال بمنزلة التَّفعيل والألفَ عوضاً من الياء، ويجعلون ألفَ التَّكرار والتَّرداد بمنزلة ياء تكرير وترديد . والقول

---

(*) مذكرة مقدمة الى لجنة الاصول بتاريخ ١٩٨١/١١/٣م .
(١) الكتاب – طبعة بولاق – : ٢/٢٤٥ .

ماقاله سيبويه ، لأنه يُقال التَّلْعاب ولا يقال التَّلعيب » (٢) .

وقال سيبويه ايضاً :

« أمّا التِّبْيان فليس على شيءٍ من الفعل لحقتْه الزيادة ، ولكنه بُنِي هذا البناء فلحقتْه الزيادة كما لحقت الرِّئمانَ وهو من الثلاثة ، وليس من باب التَّفعال ، ولو كان أصلها من ذلك فتحوا التاء ، فانما هي من بَيَّنْتُ ، كالغارة من أغَرْتُ والنبات من أنْبَتَ ، ونظيرها التِّلقاء وانما يريدون اللُّقْيان » (٣) . ويعني سيبويه بذلك « ان التِّبيان ليس بمصدر ، لبيَّنْتُ . وانما مصدر بَيَّنْتُ التَّبيين ، والتِّبيان اسمٌ جُعِل موضع المصدر وكذلك مصدر أغَرْتُ : إغارة ، وتُجعَل غارة مكان إغارة ، ومصدر أنْبَتَ : إنْبات ؛ ويستعمل النَّبات مكان الإنبات » (٤) .

وقال ابن سيده :

« المصادر كلها على تَفعْال ـ بفتح التاء ـ ، وانما تجيء تِفْعال في الاسماء ، وليس بالكثير ، وقد ذكر بعض اهل اللغة منها ستة عشر حرفاً لا يكاد يوجد غيرها » (٥) .

وسرد الزمخشري في مبحث المصادر كلماتٍ وردت على هذا البناء وقال : انه « مّما بُني لتكثير الفعل والمبالغة فيه » (٦) .

وقال ابن يعيش في شرح ذلك :

« هذا الفصل قد اشتمل على ما جاء مصدرُ فَعَلْتُ فيه على غير ما يجب له ، بأنْ زِيْدَ فيه زوائدُ للايذان بكثرة المصدر وتكريره ، كما جاء فَعَّلتُ

---

(٢) المخصص ـ الطبعة البيروتية المصوّرة ـ : ١٤/١٩٠ ـ ١٩١ .
(٣) الكتاب : ٢/٢٤٥ .
(٤) المخصص : ١٤/١٩١ .
(٥) المخصص ـ ايضاً ـ : ١٤/١٩١ .
(٦) المفصل ـ الطبعة الثانية ـ : ٢٢٢ .

بتضعيف العين لتكثير الفعل وتكريره ، وذلك قولك في الهَذْر : التَّهذار . . [ أي ] الهَذْر الكثير ، وقالوا في اللَّعِب : التَّلعاب ؛ وفي الصَّفْق : التَّصفاق ... فليس في هذه المصادر ماهو جارٍ على فَعْلٍ . لكن لمّا أردتَ التكثير عدلتَ عن مصادرها وزدتَ فيها ما يدل على التكثير . لأن قوة اللفظ تُؤذِن بقوة المعنى . . فهي مصادر جرتْ على غير أفعالها » .

« وقال الكوفيون : التَّفعال — هنا — بمنزلة التَّفعيل ، ولا بأس به ، لأن التفعيل مصدر فَعَّلَ وهو بناء كثرةٍ ، فلم يأتوا بلفظه لئلاّ يُتَوهَّم انه منه ؛ فَغَيَّروا الياء بالألف وبَقَّوا التاء مفتوحة » (٧) .

وقال ابن الحاجب في شافيته :

« ونحو التَّرداد والتَّجوال . . للتكثير » .

وقال الرضيُّ الاستراباذي في شرح ذلك :

« انك اذا قصدتَ المبالغة في مصدر الثلاثي بنيتَه على التَّفعال ، وهذا قول سيبويه ، كالتَّهذار في الهَذْر الكثير ؛ والتَّلعاب ؛ والتَّرداد . وهو مع كثرته ليس بقياس مطرد . وقال الكوفيون : ان التَّفعال أصله التَّفعيل الذي يفيد التكثير ؛ قُلِبتْ ياؤه الفاً ، فأصل التكرار التكرير . ويرجِّح قولَ سيبويه بأنهم قالوا التَّلعاب ؛ ولم يجيء التَّلعيب » (٨) .

ولقيَ المعجميون ما قاله السلف في هذه المسألة بالتأييد والقبول ، ورووا ذلك في معجماتهم ، ونصُّوا على أن « التَّفعال بناء موضوع للكثرة كفَعَّلْتُ في فَعَلْتُ » (٩) ، أو انه « صيغة تدلُّ على تكثير المصدر » (١٠) ، او هو

---

(٧) شرح المفصل : ٦/٥٥ — ٥٦ .
(٨) شرح الشافية — طبعة استانبول — : ٥٩ .
(٩) لسان العرب / جول .
(١٠) لسان العرب / لعب .

«بناء يدل على التكثير»(١١)، الى غير ذلك مما جاء فيها بهذا الخصوص (١٢) .

★ ★ ★

وأُقدّم فيما يأتي جريدةً تضم ما وقفتُ عليه من الفاظ هذا البناء خلال المطالعة والمراجعة ، مع الاعتراف بعدم الاستقصاء التام لكل ما ورد عن العرب وأثرَ من كلامهم في ذلك :

| | |
|---|---|
| التَّرعاب | اللسان ( رعب ) |
| التَّسكاب | اللسان ( سكب ) |
| التَّشراب | اللسان ( شرب ) |
| التَّضراب | اللسان ( ضرب ) |
| التَّطياب | اللسان ( طيب ) |
| التَّعتاب | اللسان ( عتب ) |
| التَّكذاب | اللسان ( برق ) |
| التَّلعاب | اللسان ( لعب) |
| التَّنعاب | اللسان ( نعب ) |
| التَّلماح | اللسان ( لمح ) |
| التَّنباح | اللسان ( نبح ) |
| التَّضاح | القاموس( نضح ) |
| التَّفاخ | اللسان ( وقع ) |

(١١) لسان العرب / هذر .
(١٢) العباب / لعب ، واللسان / هتر وهيم ، وتاج العروس / شرب ولعب وسير وهذر .

| | |
|---|---|
| التَّرداد | اللسان ( ردد ) |
| التَّعداد | اللسان ( عدد ) |
| التَّعقاد | اللسان ( عقد ) |
| التَّقواد | القاموس ( قود ) |
| التَّنقاد | اللسان ( نقد ) |
| التَّهداد | اللسان ( هدد ) |
| التَّهواد | اللسان ( هود ) |
| التَّأخاذ | اللسان ( أخذ ) |
| التَّحناذ | القاموس ( حنذ ) |
| التَّلواذ | القاموس ( لوذ ) |
| التَّجبار | اللسان ( جبر ) |
| التَّسيار | اللسان ( سير ) |
| التَّكرار | اللسان ( كرر ) |
| التَّنظار | اللسان ( نظر ) |
| التَّهتار | اللسان ( هتر ) |
| التَّهدار | اللسان ( هدر ) |
| التَّهذار | اللسان ( هذر ) |
| التَّنساس | اللسان ( نسس ) |
| التَّحراش | القاموس ( حرش ) |
| التَّرشاش | القاموس ( رشش ) |
| التَّهواش | القاموس ( هوش ) |
| التَّنقاص | القاموس ( نقص ) |
| التَّركاض | شرح نهج البلاغة : ٢ / ١١٩ |
| التَّغماض | اللسان ( غمض ) |

| | |
|---|---|
| التَّوماض | اللسان ( ومض ) |
| التَّنواط | اللسان ( نوط ) |
| التَّصداع | اللسان ( صدع ) |
| التَّهجاع | اللسان ( هجع ) |
| التَّوجاع | الجيم : ١ / ٢٣١ |
| التَّلداغ | اللسان ( لدغ ) |
| التَّمراغ | القاموس ( لوث ) |
| التَّجفاف | اللسان ( جفف ) |
| التَّذراف | اللسان ( ذرف ) |
| التَّرجاف | الجيم : ٣ / ٨٢ |
| التَّطواف | اللسان ( طوف ) |
| التَّوكاف | اللسان ( وكف ) |
| التَّبثاق | الجيم : ١ / ١١١ |
| التَّصفاق | اللسان ( صفق ) |
| التَّغساق | الجيم : ١ / ١١١ |
| التَّبراك | اللسان ( برك ) |
| التَّجوال | اللسان ( جول ) |
| التَّقتال | اللسان ( قتل ) |
| التَّمثال | اللسان ( مثل ) |
| التَّميال | اللسان ( ميل ) |
| التَّهتال | اللسان ( هتل ) |
| التَّأثام | اللسان ( برق ) |
| التَّسجام | اللسان ( سجم ) |
| التَّشتام | التهذيب : ١ / ١١٤ ولم يرد في اللسان |

| | |
|---|---|
| النَّهمام | شرح نهج البلاغة : ٢ / ٧٥ و ٨٠ |
| النَّهيام | اللسان ( هيم ) |
| النَّهتان | اللسان ( هتن ) |
| النَّرماء | اللسان ( رمى ) |
| النَّعداء | اللسان ( عدا ) |
| النَّقياء | العين : ١ / ٢٢٦ |
| النَّهجاء | اللسان ( هجا ) |

★ ★ ★

ونستطيع ان نلخص النتائج من مجموع ماتقدَّم على النحو الآتي :

١ – ان الكلَّ متفق على كون هذا المصدر دالاً على الكثرة والمبالغة .

٢ – ان الأمثلة المأثورة قد شملت الأفعال الصحيحة والمعتلَّة .

٣ – ان الكوفيين في ذهابهم الى كون التَّفعال كالتَّفعيل والألف عوضاً من الياء ، لم يريدوا انه مصدر فَعَّلَ المضعَّف العين كما قد يُشعر به تفسير ابي سعيد لقولهم ، وانما أرادوا انه بمنزلة ذاك في الدلالة على الكثرة كما ذكر ابن يعيش .

٤ – ان صريح كلام سيبويه في قوله : « لمّا أردتَ التكثير بنيتَ المصدر على هذا » وكلام الزمخشري : « بُنيَ لتكثير الفعل والمبالغة فيه » وكلام ابن يعيش : « لكنْ لمّا أردتَ التكثير عدلتَ عن مصادرها وزدتَ فيها مايدل على التكثير » وتعليله ذلك بـ « أنَّ قوة اللفظ تُؤذن بقوة المعنى » وكلام المعجميين : بأنه « بناء موضوع الكثرة » أو « يدل على التكثير » . ان كل ذلك يشير – ولا يضير عدم التصريح – الى أن الصيغة قياسية ، وان الاشتقاق جائز لكل من يريد التكثير والمبالغة .

أمّا تأويل ما ذهب اليه سيبويه : بان ضمير الخطاب في كلامه يُرادُ به ضمير الغائب ، وانه أراد بذلك إعطاء الوجه المسوّغ لشذوذ العرب عن القياس في هذا الاستعمال ؛ وليس إعطاء الوجه المسوّغ للقياس عليه – كما جاء في مذكرة أحد الزملاء – فهو تأويل مخالف للظاهر كل المخالفة ، ولعلنا لانجانب الواقع اذا مازعمنا ان السلف قد فهم من كلامه عين مافهمنا منه وهو قياسية الصيغة ، و كان ابن يعيش بالغاً الغاية في الوضوح إذ علّل ذلك بقوة المعنى التي عبّرتْ عنها قوة اللفظ . ووقوف سيبويه في أمثلته في الباب على المسموع وحده ليس دليلا على عدم صحة القياس ، بل ربما كان هو الدليل على صحته ، لان هذه المسموعات والمأثورات كانت ولم تزل هي المراجع الأصيلة التي يتم في ضوئها تقعيد القواعد ووضع الضوابط والحكم على صواب استعمال صيغةٍ مّا في المعنى الموضوع لها والمراد منها أو عدم صواب ذلك .

٥ – وأمّا ما يتمسك به بعضهم من أن جواز القياس وعدمه مبنيّان – أولاً وأخيراً – على كثرة الورود عن العرب وقلّته ، مع غضّ النظر عن أي ميزان آخر غير ذلك ؛ وأنّ ما كثر استعماله وروده جاز القياس عليه وما قلّ لم يَجُزْ . فلا يصح أن يعدّ الدليل القاطع على نفي ما نحن بصدده . ولن يجدينا في حسم الموقف تنظيم جداول احصائية لتحديد النسبة المئوية لكل استعمال من هذه الاستعمالات ، لأن الصِّيَغ المعدة للتعبير عن غرض خاصٍ من الأغراض – وربما كان قليل التداول في الكلام – لايُشترط فيها كثرة الورود ، كما ان قلّة الورود لاتمنع من القياس إن لم تكن ندرةً أوشذوذاً . ولذلك يكون الأساس الوحيد الذي يُبنى عليه صرح الحلّ في هذا الباب هو البحث عما يدل على قياسية الصيغة أو عدمها ؛ بعد بذل الوسع ، في الاستقراء والتتبُّع ، في هدى الضوابط العامّة التي تؤيّد وجود المقتضي ؛ أي الشواهد المأثورة والعلّة المنصوصة

أو المستنبطة ، ومن عدم المانع أي النص الذي يمنع هذا الاستعمال أو يضادّه .

والغريب من الرضي الاستراباذي انه مع اعترافه الصريح بكثرة مفردات هذا البناء ينفي أن يكون قياساً مطرداً . وما أدري كيف لاتكون هذه الكثرة اساساً للقياس ! ! .

٦ — ومما يؤيد ما ذهبنا اليه في هذه المسألة : ما قرأتُه في أحد محاضر مجمعنا العراقي من إقرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة ؛ في دورته العاشرة ؛ لقياسية صوغ مصدرٍ من الفعل على وزن التَّفعال للدلالة على الكثرة والمبالغة . واذا كنا قد وافقناه على هذا الرأى كل الموافقة ؛ فاننا لانقرُّ ما ذهب اليه في ذيل القرار من جواز صياغته ممّا لم يرد فيه فعل ؛ أي صياغته من اسماء الأعيان ، لأننا لم نقف على نصّ أو شاهد يؤيد ذلك .

★ ★ ★

وفي الختام أظن ان إقرار الزملاء الأفاضل اجازة اشتقـــاق المصادر من الافعال على زنة تَفعال في حال ارادة الكثرة مما لا شائبة فيه ، وسيكون في السماح بذلك لمن يُحسِن ويُتقِن ماينفع كلّ المعنيين بمسائل الترجمة والتعريب .

وفوق كل ذي علمٍ عليم .

# صيغة « الفِعِّيلى » في العربية (*)

أُثِر عن العرب فيما أُثِر من الكلام الصحيح الفصيح بناءٌ خاص بالمصدر — كالتَّفعال المتقدم الذكر — ، فيه من غرابة البناء والصوغ ما يستحق التأمل والدراسة ؛ لاستجلاء مايراد به ويدل عليه ، ونعني به صيغة « الفِعِّيلى » بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة والقصر في آخره

وأدوِّن فيما يأتي ما وقفتُ عليه في المصادر المعنيَّة من نصوص وامثلة تخص هذا الموضوع ، عسى أن يكون في ذلك مايشجع اللجنة الموقرة على بحث هذه الصيغة واتخاذ قرار بشأنها . والله الموفق :

★ ★ ★

قال سيبويه :

« أمّا الفِعِّيلى فتجيء على وجهٍ آخر . تقول : كان بينهم رِمِّيّا ، فليس يريد قوله رَمْياً ؛ ولكنه يريد ما كان بينهم من التَّرامي وكثرة الرَّمي ، ولايكون الرِّمِّيّا واحداً . وكذلك الحِجِّيزى . وأمّا الحِشِّيْثى فكثرة الحَشّ ، كما ان الرِّمِّيّا كثرة الرَّمي ، ولا يكون من واحد . وأمّا الدِّلِّيلى فانما يُراد به كثرة علمه بالدلالة ورسوخه فيها . وكذلك القِتِّيْتى والهِجِّيرى : كثرة القول والكلام بالشيء . والخِلِّيفى كثرة تشاغله بالخلافة وامتداد أيامه فيها » (١) .

وقال ابو عبيد :

« قال الكسائي وابو زيد وغير واحد : هِجِّيراه كلامُه ودأبه وشأنه . . .

قال ابو عبيد : وللعرب كلام على هذا المثال أحرف معلومة ، قالوا الهِجِّيرى :

---

(*) مذكرة مقدمة الى لجنة الاصول بتاريخ ١٩٨١/١١/٣م .

(١) الكتاب : ٢٢٨/٢ .

وهي التي وصفنا . والخِلِّيفى : وهي الخلافة؛ وإياها أراد عمر – رض – بقوله: لو أُطيق الأذان مع الخِلِّيفى لأذَّنْت. ومن ذلك قول عمر بن عبد العزيز – رح – : لا أرِدِّيدى في الصدقة ؛ يقول: لا تُرَدُّ . ومما يقال في الكلام : كانت بين القوم رِمِّيّا ثم حجزت بينهم حِجِّيزى ، يريدون : كان بينهم رَمْيٌ ثم صاروا الى المحاجزة . و كذلك الهِزِّيمى من الهزيمة . والمِنِّينى من المِنَّة . والدِّلِّيلى من الدلالة ، وأكثر كلامهم الدلالة . والخِطِّيبى من الخطبة . وهي كلها مقصورة » (٢) .

وقال المبرد :

« وقوله: كيف دِلِّيلاك: فهي كثرة الدلالة . والفِعِّيلى انما تستعمل في الكثرة . ويقال القِتِّيتى : لكثرة النَّميمة . ويقال الهِجِّيرى : لكثرة الكلمة المترددة على لسان الرَّجل . . . ويقال : كان بينهم رِمِّيّا : لكثرة الرَّمْي . وكذلك كلُّ ما أشبه هذا » (٣) .

وروى ابن قتيبة الفاظاً وردت على هذه الزنة (٤) ، ولكنه لم يفصِّل في الشرح والتبيين .

وعقد ابن دريد باباً في جمهرته سماه (باب ما جاء على فِعِّيلى ) (٥) سرد فيه الفاظاً أُثرت عن العرب على هذا البناء .

وقال الزمخشري بعد ذكر التَّفعال وكونه مما بُني لتكثير الفعل والمبالغة فيه : « والفِعِّيلى كذلك » (٦) .

---

(٢) غريب الحديث ـ طبعة الهند ـ : ٣١٨/٣ ـ ٣١٩ .
(٣) الكامل ـ طبعة دار نهضة مصر ـ : ١٨٤/٢ .
(٤) غريب الحديث ـ طبعة وزارة الأوقاف العراقية ـ : ١٥٩/٢ .
(٥) الجمهرة ـ طبعة الهند ـ : ٤٠٦/٣ .
(٦) المفصل : ٢٢٢ .

وقال ابن يعيش موضحاً ذلك :

« المصادر جاءت على فِعِّيلى :ـ مضعَّفة العين ـ المبالغة والكثير ، يقال كان بينهم رِمِّيّا أي تَرامٍ ، ولا يريد مطلق الرَّمْي بل الكثرة . وكذلك الحِجِّيزى والحِثِّيثى : المراد كثرة الحجز والحثّ . . . وقد يجيء هذا الوزن لواحدٍ ، قالوا : الدِّلِّيلى والمراد بها كثرة العلم بالدلالة . وقالوا القِتِّيتى بمعنى [ كثرة ] النَّميمة . والهِجِّيرى : كثرة الكلام السّيء » (٧) .

وقال الصغاني بعد ذكر الخِلِّيفى :

« ان هذا النوع من المصادر يدلُّ على معنى الكثرة » (٨) .

وقال ابن الحاجب في شافيته :

« ونحو . . . الحِثِّيثى والرِّمِّيّا للتكثير » .

وقال الرضي الاستراباذي في شرح ذلك :

« وأمّا الفِعِّيلى فليس قياساً ، فالحِثِّيثى والرِّمِّيّا والحِجِّيزى : مبالغة التَّحاثّ والتَّرامي والتَّحاجز ، أي لايكون من واحد . وقد يجيء منه مايكون مبالغةً لمصدر الثلاثي كالدِّلِّيلى والنِّمِّيمى والهِجِّيرى والخِلِّيفى : أي كثرة الدلالة والنميمة والهُجر ـ اي الهذر ـ والخلافة . وأجاز بعضهم المدَّ في جميع ذلك ، والأولى المنع » (٩) .

وقال ابن منظور بعد ذكر الرِّمِّيّا :

« وهو مصدر يُراد به المبالغة » (١٠) .

* * *

(٧) شرح المفصل : ٥٦/٦ .
(٨) العباب ( خلف ) .
(٩) شرح الشافية : ٥٩ .
(١٠) لسان العرب ( رمى ) .

وأورد – فيما يأتي – مسرداً بالألفاظ المصاغة على هذا المثال ؛ مما وقفتُ عليه في اثناء المراجعة للسان العرب والقاموس ، بلا استقراء تام لما جاء فيهما :

| | |
|---|---|
| الخِطِّيبى | اللسان ( خطب ) |
| الخِلِّيبى | اللسان ( خلب ) |
| السِّبِّيبى | القاموس ( سبب ) |
| العِتِّيبى | القاموس ( عتب ) |
| القِتِّيتى | اللسان ( قتت ) |
| الحِثِّيثى | اللسان ( حثث ) |
| الحِدِّيثى | اللسان ( حدث ) |
| الخِبِّيثى | اللسان ( خبث ) |
| الرِّبِّيثى | اللسان ( ربث ) |
| القِثِّيثى | اللسان ( قثث ) |
| المِكِّيثى | اللسان ( مكث ) |
| الرِّدِّيدى | اللسان ( ردد ) |
| الفِخِّيرى | اللسان ( فخر ) |
| الهِجِّيرى | اللسان ( هجر ) |
| البِزِّيزى | اللسان ( بزز ) |
| الحِجِّيزى | اللسان ( حجز ) |
| الرِّزِّيزى | اللسان ( رزز ) |
| الخِلِّيسى | اللسان ( خلس ) |
| الدِّسِّيسى | القاموس ( دسس ) |
| العِجِّيسى | اللسان ( عجس ) |
| المِسِّيسى | اللسان ( مسس ) |
| الخِصِّيصى | اللسان ( خصص ) |

| | |
|---|---|
| الحضّيضى | اللسان ( حضض ) |
| النّفّيضى | القاموس ( نفض |
| الحيطّيطى | اللسان ( حطط ) |
| الخلّيطى | اللسان ( خلط ) |
| السّرّيطى | اللسان ( سرط ) |
| الضّرّيطى | اللسان ( سرط ) |
| الخلّيفى | اللسان ( خلف ) |
| السّقّيفى | اللسان ( سقف ) |
| القذّيفى | اللسان ( قذف ) |
| الوقّيفى | اللسان ( وقف ) |
| الدّلّيلى | اللسان ( دلل ) |
| القلّيلى | القاموس ( قلل ) |
| النّمّيمى | شرح الشافية : ٥٩ |
| الهزّيمى | اللسان ( هزم ) |
| المنّينى | اللسان ( منن ) |
| الرّمّيا | اللسان ( رمى ) |

* * *

ولعل بامكاننا ــ في ضوء ماتقدّم ــ أن نضع خلاصة للمسألة على النحو الآتي :

١ ــ ان الكل متفق على كون هذه الصيغة دالّة على المبالغة والكثرة .

٢ ــ ان الكلمات الواردة قد شملت ماهو صحيح من الأفعال وما هو معتلّ .

٣ ــ لم يقل سيبويه في هذه الصيغة ما قال في التّفعال مما يُشبه التصريح بقياسيتها، ولكن المستفاد أو المستنبط من كلام الزمخشري وابن يعيش والصغاني وابن منظور جواز القياس عليها في الاشتقاق .

وبتعبير آخر : ان الكل متفق على كون هذه الصيغة موضوعة للكثرة والمبالغة وان ذلك هو المراد منها أينما وردت، واذا كانوا لم يذهبوا الى قياسيتها نصاً وتصريحاً فانهم - باستثناء الرضي الاستراباذي - لم ينفوا ذلك ولم يمنعوه .

٤ - وأمّا مايتمسك به بعضهم من أن جواز القياس وعدمه مبني على كثرة الورود عن العرب وقلّته ؛ فقد تقدم منّا في المذكرة السابقة المعنيّة بالتّفعال الاجابة على ذلك فلا نكرّر ولا نعيد، والقِلّة - كما أسلفنا - ليست الدليل القاطع على النفي ، كما ان عدم الاطّراد لايعدُّ دليلاً على النفي أيضاً ، خصوصاً وان الاطراد التامّ الشامل غير متحقق حتى في الصيغ القياسية المتفق عليها .

* ★ *

وهكذا يخيّل لي ان إقرار اللجنة الموقرة لجواز القياس على هذا البناء في صوغ المصدر الدال على الكثرة عند الحاجة العلمية الى ذلك ؛ مما ينسجم مع القواعد السليمة والاطار العام للُّغة العربية .

وفوق كلّ ذي علمٍ عليم .

## صيغة « افْعَوْعَلَ » في العربية (*)

أشرنا في مذكرات سابقة الى أن للكثرة والمبالغة صيغاً متعددة في العربية ، منها ما يكثّر الفعل، ومنها مايكثّر المصدر ،ومنهاماهو تكثير للمشتقات الاخرى كاسم الفاعل واسم المكان .

ولزيادة البحث والتعمق في موضوع أبنية الكثرة أضع أمام اللجنة المحترمة هذه المذكرة المعنيّة بصيغة اخرى من تلك الصيغ التي أُثرتْ عن العرب في هذا الباب ؛ وهي صيغة ( افْعَوْعَلَ ) .

وخلاصة مايمكن قوله في هذا البناء أنه فعل ثلاثي زيدت فيه ثلاثة حروف ، ليراد به معنى زائد على مجرد المعنى الحدثي المتبادر الى الذهن من اطلاق الفعل الثلاثي ، وهذا المعنى الجديد المراد هو المعبّر عنه بالكثرة والمبالغة والتوكيد .

وأدوّن ـ فيما يأتي ـ كلمات السلف وأقوالهم في هذه المسألة ، ثم أُورد جريدة بما وقفتُ عليه من الافعال الواردة على هذا الوزن؛ وإن لم يكن هذا السرد مستنداً الى استقراء تام واستيعاب كامل .وللجنة الموقرة ـ بعد ذلك ـ أن ترى ماتراه بصدده . والله ولي التوفيق .

★ ★ ★

قال سيبويه :

« هذا باب افْعَوْعَلْتُ وما هو على مثاله . . . . قالوا اخْشَوْشَنَ وقالوا اخْشَوْشَنَ ، وسألتُ الخليل فقال : كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد ،كما انه اذا قال اعْشَوْشَبَت الأرضُ فانما يريد أنْ يجعل ذلك كثيراً عاماً قد بالَغَ ، وكذلك احْلَوْلى » (١) .

---

(*) مذكرة مقدمة الى لجنة الاصول بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٥م .

(١) الكتاب : ٢٤١/٢ ، وعنه بالنص في المخصص : ١٨٣/١٤ .

وقال ابن قتيبة :

« تأتي افعوعلت بمعنى المبالغة والتوكيد، تقول : أعْشَبَتِ الأرضُ ، فاذا أردتَ أن تجعل ذلك كثيراً عاماً قلت : اعْشَوْشَبَتْ ، وكذلك حَلا واحْلَوْلى وخَشُنَ واخْشَوْشَنَ » (٢) .

وعقد ابن فارس باباً في كتابه الصاحبي سماه «باب الزيادة في حروف الفعل للمبالغة » قال فيه :

« العرب تزيد في حروف الفعل مبالغةً ، فيقولون : حَلا الشيءُ ؛ فاذا انتهى قالوا : احْلَوْلى . ويقولون : اقْلَوْلى على فراشه . . . وقرأ ابن عباس ( ألا إنهم تَثْنَوْني صدورُهم ) (٣) على هذا الذي قلناه من المبالغة » (٤) .

وقال ابن يعيش :

« إن قوة اللفظ تُؤذن بقوة المعنى ، ألا ترى انهم يقولون : خَشُنَ الشيء ، واذا ارادوا الكثرة والمبالغة قالوا : اخْشَوْشَنَ . وقالوا : عشبتِ الأرضُ (٥) ؛ واذا أرادوا الكثرة قالوا : اعْشَوْشَبَتْ » (٦)

وقال الرضي الاستراباذي :

« وأمّا افْعَوْعَلَ فللمبالغة فيما اشتقّ منه ، نحو اعشوشبت الأرضُ : أي صارت ذات عشب كثير ، وكذا اغْدَوْدَنَ النبتُ » (٧) .

والى مثل ذلك ذهب المعجميون في معجماتهم ؛ إذْ نصّوا على كونه « من أبنية المبالغة » (٨) .

---

(٢) ادب الكاتب : ٣٦٢ .
(٣) سورة هود / ٥ ، والقراءة المتداولة : ( يَثْنُون )
(٤) الصاحبي ـ طبعة السلفية ـ : ٢٢١ .
(٥) كذا في المطبوع ، وقال في اللسان : « لا يقال عَشَبَتِ الأرضُ ، وهو قياس ان قيل » .
(٦) شرح المفصل : ٥٦/٦ .
(٧) شرح الشافية : ٤٣ ـ ٤٤ .
(٨) الصحاح ( عشنب ) والعباب ( عشب ) واللسان ( عذب ) و ( عشب ) .

أمّا ما وقفنا عليه من الأمثلة على هذا البناء فهي :

| | |
|---|---|
| احْزَوْزَأَتِ الابلُ | اللسان ( حزأ ) |
| احْدَوْدَبَ ظهرُه | اللسان ( حدب ) |
| اخْشَوْشَبَ الرَّجلُ | اللسان ( خشب ) |
| اخْضَوْضَبَ الشجرُ | اللسان ( خضب ) |
| اعْذَوْذَبَ الشيءُ | اللسان ( عذب ) |
| اعْشَوْشَبَتِ الأرضُ | اللسان ( عشب ) |
| اعْصَوْصَبَتِ الإبلُ | اللسان ( عصب ) |
| اغْلَوْلَبَ النبتُ | اللسان ( غلب ) |
| المُكْتَوْتِبُ : المُنتفِخُ | القاموس ( كتب ) |
| اعْثَوْثَجَ البعيرُ | اللسان ( عثج ) |
| اهْدَوْدَرَ المطرُ | اللسان ( هدر ) |
| احْمَوْمَسَ الرجلُ | القاموس ( حمس ) |
| اعْنَوْنَسَ الذَّنَبُ | اللسان ( عنس ) |
| المُحْبَوْبِطُ : السريع الغضب | القاموس ( حبط ) |
| اقْطَوْطَعَتِ الطيرُ | اللسان ( قطع ) |
| احْرَوْرَفَ الرَّجُلُ | اللسان ( حرف ) |
| احْقَوْقَفَ الرَّملُ | اللسان ( حقف ) |
| اعْرَوْرَفَ الدَّمُ | اللسان ( عرف ) |
| اعْزَوْزَفَ للشَّر | اللسان ( عزف ) |
| اغْدَوْدَفَ الليلُ | اللسان ( غدف ) |
| ابْلَوْلَقَتِ الدابةُ | اللسان ( بلق ) |
| اخْلَوْلَقَ الرَّسْمُ | اللسان ( خلق ) |
| اشْرَوْرَقَتْ عينُه | اللسان ( شرق ) |

| | |
|---|---|
| اغْدَوْدَقَ المطرُ | اللسان ( غدق ) |
| اغْرَوْرَقَتْ عيناه | اللسان ( غرق ) |
| مطرٌ مُهْرَوْرِقٌ | اللسان ( هرق ) |
| احْلَوْلَكَ الليلُ | اللسان ( حلك ) |
| اعْرَوْرَكَ الرَّملُ | اللسان ( عرك ) |
| ادْهَوْهَمَ الشيْ | التهذيب : ٦ / ٢٢٨ ولم يرد في اللسان |
| افْعَوْعَمَ البحرُ | اللسان ( فعم ) |
| اخْشَوْشَنَ الرَّجلُ | اللسان ( خشن ) |
| ادْجَوْجَنَ الليلُ | اللسان ( دجن ) |
| اغْدَوْدَنَ النبتُ | اللسان ( غدن ) |
| ادْمَوْمَه الرَّملُ | اللسان ( دمه ) |
| ابْلَوْلى العشبُ | القاموس ( بلى ) |
| اثْنَوْنى صدرُه | اللسان ( ثنى ) |
| اجْذَوْذى الرجلُ | اللسان ( جذا ) |
| اجْلَوْلى الرجلُ | القاموس ( جلا ) |
| احْطَوْطى الرجلُ | القاموس ( حطا ) |
| احْلَوْلى الشيءُ واحْلَوْلَيْتُه | اللسان ( حلا ) « متعدٍّ ولازم » |
| احْمَوْمى الشيء | اللسان ( حما ) |
| احْواوى احْوِيْواءً | اللسان ( حوا ) |
| اخْلَوْلى الرجلُ | اللسان ( خلا ) |
| ادْجَوْجى الليلُ | القاموس ( دجا ) |
| اذْلَوْلى الرجلُ | اللسان ( ذلا ) |
| اشْرَوْرى الرجلُ | القاموس ( شرى ) |
| اطْرَوْرى الرجلُ | اللسان ( طرا ) |

| | |
|---|---|
| اطْلَوْلى الرجلُ | اللسان ( خلا ) |
| اظْرَوْرى الرجل | اللسان ( ظرا ) |
| اعْرَوْرى الفَرَسُ واعْرَوْرَيْته | اللسان ( عرا ) « لازم ومتعدٍّ » |
| اعْلَوْلى الجبلَ | اللسان ( علا ) |
| اغْلَوْلى النبتُ | اللسان ( غلا ) |
| المُقْرَوْري من الرجال | القاموس ( قرا ) |
| اقْطَوْطَت القطاةُ | اللسان ( قطا ) |
| اقْلَوْلى الرَّجلُ | اللسان ( قلا ) |
| اكْتَوْتى الرجلُ | اللسان ( كتى ) |
| اكْلَوْلى الرجلُ | اللسان ( خلا ) |

★ ★ ★

وبعد :

هذه مقتطفات من كلمات الأقدمين في هذه الصيغة، وأمثلة مأثورة رويتها المعجمات العربية، أضعها أمام الزملاء الأفاضل، عسى أن يجدوا في كل ذلك ما يمنحهم رضىً واقتناعاً بجواز استعمال هذه الصيغة والقياس عليها عند الحاجة الى التعبير عن التكثير والتأكيد .

وكلمة أخيرة لابد من تسجيلها قبل ختم الحديث :

لقد أثار انتباهي وأنا أستعرض الأفعال المارَّة الذكر انها بأجمعها من الأفعال اللازمة ، عدا ثلاثة منها هي : احْلَوْلى واعْرَوْرى واعْلَوْلى . ودار في خلدي سؤال فحواه : هل نستطيع — في ضوء هذه الملاحظة — ان نقصر استعمال صيغة « افْعَوْعَلَ » على الفعل اللازم ، ونخصّ صيغة التكثير الأخرى في الأفعال وهي « فَعَّلَ » بالفعل المتعدي ، فنأمن الخبط والخلط بينهما في الاستعمال .

ذلك ما أتركه للجنة الموقرة . وفوق كل ذي علمٍ عليم .

## من صيغ الكثرة في العربية (*)

ذكر اللغويون فيما ذكروا من أبنية التكثير والمبالغة في العربية؛ بناءً يُراد به تكثير الشيء في المكان، وقد صاغوه على زنة « مَفْعَلَة » بفتح الميم والعين وهاء في آخر الكلمة.

وأروي بادئ بدءٍ ماقاله العلماء في هذه المسألة؛ وما أوردوا من أمثلة وشواهد على هذا البناء، ثم أُعقِّب على ذلك بما يدور في الذهن من ملاحظات ونتائج، آملاً أن تجد اللجنة الموقرة في هذا كله ما يدفعها الى دراسة هذه الصيغة وما يعينها على اتخاذ قرار بشأن صحة القياس على ذلك أو عدم صحته. والله الموفق:

★ ★ ★

قال سيبويه:

« هذا بابُ مايكون مَفْعَلَةٌ لازمةً لها الهاء والفتحة، وذلك اذا أردتَ أنْ تكثِّر الشيءَ بالمكان، وذلك قولك: أرضٌ مَسْبَعَةٌ ومَأْسَدَةٌ ومَذْأَبَة، وليس في كل شيءٍ يُقال إلا أن تسمع شيئاً وتعلم ان العرب لم تَكَلَّمْ به. ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوَزَ ثلاثة أحرف، من نحو الضِّفدع والثعلب كراهية أن يثقل عليهم، ولأنهم قد يستغنُون بأن يقولوا كثيرةُ الثعالب ونحو ذلك. وانما اختَصُّوا بها بنات الثلاثة لخِفَّتها، ولو قلتَ من بنات الاربعة على قولك مَأْسَدَة لقلتَ مُثَعْلِبَة، لأن ما جاوز الثلاثة يكون نظيرُ المُفْعَل منه بمنزلة المفعول، وقالوا: أرض مُثَعْلِبَة ومُعَقْرَبَة، ومَنْ قال ثُعَالة قال مَثْعَلَة، ومَحْيَاة ومَفْعَاة: فيها أفاعٍ وحَيَّات، ومَقْثَأة: فيها القِثّاء » (١).

---

(*) خلاصة مذكرتين قُدِّمت أولاهما الى لجنة الاصول بتاريخ ١١/٢٤/ ١٩٨١م؛ وقدمت الثانية الى اللجنة نفسها بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٢٥م.

(١) الكتاب: ٢/٢٤٩.

وزاد ابنُ سيده كلامَ سيبويه ايضاحاً فقال :

« قولك مَسْبَعَة ومَأْسَدَة ومَذْأبَة : اذا أردتَ أرضاً كثر بها السِّباعُ والأسد والذِّئاب . قال سيبويه : وليس في كل شيءٍ يقال هذا ، يعني لم تَقُلِ العربُ في كل شيءٍ من هذا ، فإنْ قستَ على ماتكلَّمتْ به العربُ كان هذا لَفظَه . قال سيبويه...ولو قلتَ من بنات الأربعة على قولك مَأسَدة لقُلْتَ مُثَعْلَبَة . . . يريد : ان لفظ المصدر والمكان والزمان الذي في أوّله الميمُ زائدة فيما جاوزَ ثلاثة أحرف يجيء على لفظ المفعول سَواء، وفي الثلاثة على غير لفظ المفعول » (٢) .

وقال الزمخشري :

« واذا كثر الشيءُ بالمكان قيل فيه مَفْعَلَة ــ بالفتح ــ ، يقال : أرضٌ مَسْبَعَةٌ ومَأسَدَة ومَذْأبة ومَحْيَاة ومَفْعاة ومَقْثَأة ومَبْطَخَة »(٣) .

وقال ابن يعيش في شرح ذلك :

« اعلم ان هذا الضرب من الأسماء مما ازمتْ فيه الهاء ، لأنه ليس أسماء للمكان الذي يقع فيه الفعل . وانما هي صفة الأرض التي يكثر فيها ذلك الشيء ؛ والارض مؤنثة فكانت صفتها كذلك . ولم يأتِ ذلك عنهم في كل شيء ؛ الاّ أن تقيس وتعلم ان العرب لم تستعمله » (٤) .

★ ★ ★

وقد اجتمع لديَّ من امثلة هذه الصيغة ــ ممّا ورد في اللسان والقاموس ــ قولُ العرب :

---

(٢) المخصص : ١٤/١٩٨ .
(٣) المفصل : ٢٣٩ .
(٤) شرح المفصل : ٦/١١٠ .

| | |
|---|---|
| المَجْبَأة : من الجَبْء | اللسان ( جبأ ) |
| المَدْفَأة : من الدِّفْء | اللسان ( دفأ ) |
| المَفْيَأة : من الفَيْء | القاموس ( فيأ ) |
| المَقْثَأة : من القِثّاء | اللسان ( قثأ ) |
| المَكْلأة : من الكلأ | اللسان ( كلأ ) |
| المَكْمَأة : من الكَمْء | القاموس ( كمأ ) |
| المَحْصَبَة : من الحَصْباء | |
| ومن مرض الحصبة | اللسان ( حصب ) |
| المَدَبَّة : من الدُّبَبَة | اللسان ( دبب ) |
| المدْلَبَة : من اشجار الدُّلْب | اللسان ( دلب ) |
| المَذْأبَة : من الذِّئاب | اللسان ( ذأب ) |
| المَذَبَّة : من الذُّباب | اللسان ( ذبب ) |
| المَرْنبَة : من الأرانب | القاموس (رنب ) |
| المَضَبَّة : من الضِّباب | اللسان ( ضبب ) |
| المَضْغبة : من الضَّغابيس | اللسان ( ضغب ) |
| المَقْصَبَة : من القَصَب | القاموس ( قصب ) |
| المَقْضَبَة : من القَضْب | اللسان ( قضب ) |
| المَكْلَبَة : من الكلاب | اللسان ( كلب ) |
| المَرْمَثَة : من الرِّمث | اللسان ( رمث ) |
| المَثْلَجَة : من الثلج | القاموس ( ثلج ) |
| المَدْرَجَة : من الدُّرّاج | اللسان ( درج ) |
| المَتْفَحَة : من التُّفّاح | اللسان ( تفح ) |
| المَصَحَّة : من الصحَّة | اللسان ( صحح ) |

المَبْطَخَة : من البِطِّيخ — اللسان ( بطخ )
المَأْسَدَة : من الأُسود — اللسان ( أسد )
المَتْجَرَة : من التِّجارة — اللسان ( تجر )
المَجْدَرَة : من الجُدَري — اللسان ( جدر )
المَزْبَرَة : من الزَّنابير — اللسان ( زنبر )
المَشْجَرَة : من الشَّجر — اللسان ( شجر )
المَطَارَة : من الطَّيْر — اللسان ( طير )
المَعْقَرَة : من العقارب — اللسان ( زنبر )
المَفْأَرة : من الفئران — اللسان ( فأر )
المَفْدَرَة : من الفُدرأي الأوعال — اللسان ( فدر )
المَأْوَزَة : من الاوَزّ — اللسان ( ووز )
المَجازَة : من الجَوز — اللسان ( جوز )
المَخَزَّة : من الخِزّان أي ذكور الأرانب — اللسان ( خزز )
المَلازَةُ : من اللَّوز — اللسان ( لوز )
المَوَزَّة : من الوزّ — اللسان ( ووز )
المَحَشَّة : من الحشيش — اللسان ( حشش )
المَلَصَّة : من اللُّصوص — اللسان ( لصص )
المَبْعَضَة : من البَعوض — اللسان ( بعض )
المَخاضَة : من الخَوْض — اللسان ( خوض )
المَسْبَطَة : من السَّبط وهو نبات — اللسان ( سبط )
المَرْبَعَة : من اليرابيع — اللسان ( ربع )
المَسْبَعَة : من السِّباع — اللسان ( سبع )
المَقْرَعَة : من القَرع وهو نبات — اللسان ( قرع )

| | |
|---|---|
| المَدْبَغَة : من الدَّبغ | اللسان ( دبغ ) |
| المَخْلَفَة : من الخلاف وهو شجر | اللسان ( خلف ) |
| المَسْحَفَة : من السَّحْف | اللسان ( سحف ) |
| المَسْخَفَة : من السُّخف وهو الرِّقَّة | اللسان ( سخف ) |
| المَبَقَّة : من البقّ | اللسان ( بقق ) |
| المَأْبَلَة : من الإبل | اللسان ( ابل ) |
| المَبْقَلَة : من البَقْل | اللسان ( بقل ) |
| المَثْعَلَة : من ثُعالة وهو الثعلب | اللسان ( ثعل ) |
| المَحَمَّة : من الحُمّى | اللسان ( حمم ) |
| المَجَنَّة : من الجِنّ | اللسان ( جنن ) |
| المَحْمَنَة : من الحَمْنان وهو صغار القردان | القاموس ( حمن ) |
| المَشَاهَة : من الشَّياه | اللسان ( شوه ) |
| المَحْصَاة : من الحَصى | اللسان ( حصى ) |
| المَحْوَاة والمَحْيَاة : من الحَيّات | اللسان ( حيا ) |
| المَفْعاة : من الأفاعي | اللسان ( فعا ) |

★ ★ ★

وحاصل مايُستفاد من هذه النصوص والأمثلة وبخاصة قول سيبويه : « اذا اردتَ أن تكثِّر الشيءَ بالمكان » وقوله : « إلا أن تقيس شيئاً . . الخ » وقول ابن سيده : « فإن قستَ على ماتكلَّمت به العربُ كان هذا لَفْظَه » ان الصيغة قياسية ، وان الاشتقاق من الأسماء الجامدة على هذا النحو جائز لاغبار عليه .

أمّا ما ذهب اليه بعضهم من القول بقصر هذه الصيغة على المكان الذي

تكثر فيه الأحياء خاصة ؛ دون غيرها من الموجودات ؛ وقوفاً عند موارد أكثر الامثلة المأثورة ؛ فيردُّه ماجاء في الشواهد التي تقدم ذكرها : من« المَدْفأة » و « المَفْيأة » و « المَحْصبة » من الحصباء ومن مرض الحصبة و « المَصَحَّة » و « المَتْجرة » و« المَجْدرة » و « المَحْمَّة » و « المَحْصاة »،وكل هذه الاسماء خارج عن عالم الأحياء . كما يردُّه استعمال سيبويه ومَنْ بعده لكلمة « الشيء » وتكثيره بالمكان . والشيء – بما هو شيء – يشمل الموجودات عامة ؛ وليس الأحياء وحدها .

وممّا يجدر ذكره والوقوف عنده في هذه الصيغة مانراه فيها من زيادة الهاء واضافتها الى اسم المكان القياسي المعروف « مَفْعَل » ؛ المشتق من الفعل الثلاثي المفتوح العين في المضارع ،مع أنها ليست هاء التأنيث التي تُلحَق بالكلمة لتكون صفة لمؤنَّث كالأرض مثلاً كما تخيل ابن يعيش فيما روينا من كلامه ، لانهم قالوا : مكانٌ متَفْحَة ومَأسَدَة ومَفْدَرة(٥)،وربما جعلوا مَفْعلة تعبيراً عن الموضع أيضاً وصفةً له (٦) . الأمر الذي يدل على أن التأنيث غير مرادٍ قطعاً من هذه الهاء .

والحق ان الغرض المطلوب من اضافة الهاء الى اسم المكان هو الدلالة على الكثرة والمبالغة فيه . وكثيراً مايؤنَّث المذكر بادخال الهاء عليه للدلالة على هذا المراد كما نصَّ اللغويون :

قال الأزهري : « دخلت الهاء في نعت الرجل مبالغةً في صفته » (٧) .

وقال أيضاً : « العرب تُدْخل الهاءَ في المذكر على جهتين: احداهما المدح

---

(٥) لسان العرب ( تفح ) و ( فدر ) . والقاموس ( اسد ) و ( فدر ) و ( جوز ) .

(٦) لسان العرب ( قحب ) و ( دبغ ) و ( خلف ) . والقاموس ( فيأ ) و ( خزز ) .

(٧) التهذيب : ٢٨٥/١ .

والأخرى الذمُّ ، اذا بُولغ في الوصف » (٨) .

وقال أيضاً : « دخول الهاء في الراحلة للمبالغة في الصفة » (٩) .

وقال الجوهري : « المُعَقِّبات : ملائكة الليل والنهار ، لأنهم يتعاقبون . وانما أنَّث لكثرة ذلك منهم » (١٠) .

وقال ابن جنّي : « رجل علاّمة وامرأة علاّمة ، لم تلحق الهاء لتأنيث الموصوف بما هي فيه ، وانما لحقت لإعلام السامع ان هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية ، فجُعِل تأنيث الصفة أمارةً لما أُريد من تأنيث الغاية والمبالغة ، وسواء كان الموصوف بتلك الصفة مذكراً او مؤنثاً » (١١) .

وقال الصَّغاني : « العَزُوْبَة : الأرض البعيدة المضرب الى الكلأ ، وهي فَعُوْلة من عَزُبَ أي بَعُدَ . ودخول الهاء في العَزُوبة نحو دخولها في امرأة فَرُوقة أعني للمبالغة لالتأنيث ، لأن فَعُولاً يستوي فيه المذكر والمؤنث ، كقولك شكور وصَبُور لها . ويُصدِّق ان دخولها للمبالغة قولهم للرَّجُل : فَرُوقة » (١٢) .

وقال ابن منظور : « هو النَّسّابة ، أدخلوا الهاء للمبالغة في المدح ، ولم تُلْحَقْ لتأنيث الموصوف بما هي فيه ، وانما لحقتْ لإعلام السامع ان هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية ، فجُعِل تأنيث الصفة امارةً لما أُريد من تأنيث الغاية والمبالغة » (١٣) .

★ ★ ★

(٨) التهذيب : ١٤٨/٢ .
(٩) التهذيب : ٥/٥ .
(١٠) الصحاح : ( عقب ) .
(١١) لسان العرب ( علم ) .
(١٢) العباب ( عزب ) .
(١٣) لسان العرب ( نسب ) .

وخلاصة القول :

لقد ظهر مما تقدّم انه لامانع من صوغ « مَفْعَلَة » من الاسماء الجامدة قياساً على ما تكلّمت به العرب ، وان ذلك شامل لكل « شيء » من الموجودات ولا يختص بالأحياء منها فقط كما ذهب الى ذلك بعض الزملاء ، وان دخول الهاء في هذه الصيغة انما أُريد به بيان الكثرة ؛ وليس التأنيث لكونها صفةً للارض كما ظنّ بعضهم .

فهل ترى اللجنة الموقرة — في ضوء هذا كله — جواز العمل بهذه الصيغة والقياس عليها كلما دعت الحاجة ؟ . وهل ترى ضرورةً للاقتصار في ذلك — اذا ما أُجيز — على مايشتق من الأسماء الجامدة أو ان بالامكان توسعة المجال ليشمل الاشتقاق من الأفعال أيضاً ؟ .

ومما ينبغي الاشارة اليه في ختام هذه المذكرة ان السليقة العربية السليمة قد حملت الناس على استعمال هذا البناء في الدلالة على كثرة الشيء بالمكان في كثير من الاستعمالات المعاصرة ؛ مثل :

مكتبة ، منضدة ، مَبَرَّة ، مَجْزَرة ، مقمرة ، مطبعة ، مصبغة ، محرقة ، مزبلة ، مسمكة ، محكمة ، ملحمة ، مطحنة .

والله الموفق للصواب .

## التقويم أو التقييم (*)

من الكلمات التي شاع استعمالها في الاقطار العربية في عصرنا الحاضر ؛ وكثر ترددها على ألسنة غير المعنيين باللغة بل بعض المعنّيين أيضاً : كلمة ( التقييم ) التي يُراد بها التثمين والتسعير اي معرفة القيمة وتحديدها . وقد دخلتْ هذه الكلمة أخيراً في عداد مصطلحات بعض اللجان في مجمعنا العراقي بعد أنْ حظيتْ بقبول الكثرة من الاعضاء ، وقيل ان مجمع اللغة العربية في القاهرة قد أقرّها وحكم بصحتها ؛ وإنْ لم أقف على نصٍّ قراره وما استدلّ به على صواب اختياره .

وواضحٌ ان المعنى الذي أراده محبّذو كلمة ( التقييم ) منها لايختلف قيد شعرةٍ عن المعنى الذي تدل عليه كلمة ( التقويم ) الصحيحة الفصيحة المنصوص عليها في المعجمات ؛ والواردة في الحديث الشريف والكلام العربي المأثور . قال ابن منظور في تركيب « قوم » في لسان العرب :

« القيمة : ثمن الشيء بالتقويم . . . . وفي الحديث : قالوا يارسول الله لو قَوَّمْتَ لنا ، فقال : اللهُ هو المُقَوِّم : أي لو سَعَّرْتَ لنا ، وهو من قيمة الشيء ، أي حَدَّدْتَ لنا قيمتها » .

واذا كان الامر كذلك فلماذا هذا التبديل والتغيير ؟ وما هو المُسَوِّغ له لغوياً ؟ .

لقد قال بعضهم في بيان الغرض من هذا التبديل : انهم يريدون به التفريق بين معنيين يدل عليهما هذا اللفظ بالاشتراك : معنى التثمين ومعنى التعديل ، وانهم بذلك جعلوا (التقييم ) خاصاً بالتثمين فقط و ( التقويم ) خاصاً بالتعديل والاصلاح وازالة العوج فقط .

---

(*) مذكرة مقدّمة الى لجنة اللغة العربية بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٤م .

ولقد استدلّ بعضهم على سلامة ذلك لغوياً : بأن لفظ التقييم هذا ليس تحريفاً أو تلاعباً في لفظ التقويم ، وانما هو مصدرٌ للفعل الثلاثي المضعّف «قَيَّمَ» ، وان الفعل «قَيَّمَ» مشتق من لفظ القيمة . وقد أجاز الأوائل — وهم الحجّة — اشتقاق الفعل الثلاثي المضعّف العين من أسماء الأعيان فقالوا : ذَهَّبَ (من الذهب) وقَيَّرَ (من القار) وفَضَّضَ (من الفضّة) وكلّل (من الإكليل) ؛ وهكذا الأمر في (قَيَّمَ) هذا المشتق (من القيمة) .

ويبدو ان هذا الفاضل قد غفل عن أن تلك الأفعال المشتقة من أسماء الأعيان لم يكن لها وجود في اللغة اصلاً ، فلم يكن بُدٌّ من الاشتقاق . أما التقييم فليس كذلك ، لأن فعله ومصدره موجودان ومستعملان ولكنهما بالواو لا بالياء .

ومهما يكن من أمر ؛ لم أجد فيما قيل حتى اليوم في الدفاع عن صحة هذا الاستعمال مايُقنع ويُرضي . وليست الاستحسانات الذوقيّة وحدها كافية في تسويغ ذلك إن لم يكن في القواعد العامة او الاستعمال الأصيل أو أقوال السلف مايدل على جوازه أو يُستأنس به في الجواز أو يكون قرينةً على صحته .

ولذلك رجعتُ الى لسان العرب — وهو من المعجمات الكبيرة الغنية بالمعلومات — واستقريت كلّ ما جاء فيه على هذه الشاكلة ممّا كان عينه واواً أو ياءً ، عسى ان اجد فيه من الاشباه والنظائر مايُعين على تحديد الموقف وتبيين الأمر . وقد رأيت فيه ممّا ينفع في هذا الباب النصوص الآتية :

١ — قال في تركيب ( عود ) : « العِيَاد بمعنى العَوْد . . . والعِيْدُ بمعنى العادة . . . وعَيَّدَ المسلمون : شهدوا عيدهم . وكان في الأصل العِوْد فلما سكنت الواو وانكسر ماقبلها صارت ياءً . . . والجمع اعياد . . . قال الجوهري : انما جُمع أعياد بالياء للزومها في الواحد . ويقال : للفرق بينه وبين أعواد الخشب » .

٢ — وقال في تركيب ( ثور ) : « وقال المبرّد انما قالوا ثِيَرَة ( يعني في

جمع الثَّور ) ليُفَرِّقوا بينه وبين ثَوْرة الأقِط » وهي القطعة العظيمة منه .

٣ــ وقال في تركيب ( زور ) : « الزِّيْرُ : الذي يُخالط النساء ويريد حديثهنَّ لغير شرّ ، والجمع أزوار وأزيار ، الأخيرة من باب عيد وأعياد . . . وأصله من الواو » .

٤ ــ وقال في تركيب ( شوع ) : « وشَوَّعَ القومَ : جَمَعَهم . . . ومنه شِيعة الرَّجل ، والأكثر ان تكون عين الشِّيعة ياءً لقولهم أشياع ، اللهم إلا ان يكون من باب أعياد » .

٥ ــ وقال في تركيب ( بوغ ) : « تَبَيَّغ وتَبَوَّغ ( الدَّمُ ) بالواو والياء وأصله من البَوْغاء وهو التراب اذا ثار » .

٦ ــ وقال في تركيب ( حيق ) : « وقد تدخل الياء على الواو في حروف كثيرة ، يقال : تَصَوَّح النبتُ وتَصَيَّح ؛ وتَوَّهَه وتَيَّهَه ، وطَوَّحَه وطَيَّحَه » .

٧ ــ وقال في تركيب ( نوق ) : « النِّيْقَة : من التَّنَوُّق ، تَنَوَّق فلانٌ في منطقه وملبسه واموره اذا تَجَوَّدَ وبالَغَ ، وتَنَيَّق لُغَة » .

٨ ــ وقال في تركيب ( حول ) : « الحَوْل والحَيْل والحِوَل والحِيْلة والحَوِيل والمحالة والاحتيال والتَّحَوُّل والتَّحَيُّل . . . وهو أحْوَل منك وأحْيَلُ » .

٩ ــ وقال في تركيب ( عول ) : أعْيَلَتِ المرأةُ . . .«قال الزمخشري : الأصل فيه الواو ، يقال: أعالَ وأعْوَلَ اذا كثر عِيالُه.فأمّا أعيلتْ فانه في بنائه منظور فيه الى لفظ عيال لا الى أصله ، كقولهم أقيال وأعياد » .

١٠ ــ وقال في تركيب ( دوم ) : « قالوا دَوَّمَتِ السماء ودَيَّمَتْ . فأمّا دَوَّمَتْ فعلى القياس ، وأمّا دَيَّمَتْ فلاستمرار القَلْب في دِيْمَةٍ ودِيَم » .

* * *

هذه هي النصوص التي وقفتُ عليها في لسان العرب، وكلها ـ كما ترون ـ من الاشباه والنظائر لموضوع البحث .

فهل نستطيع ان نستنبط منها جواز استعمال ( التقييم ) للتفريق بين معنيي التثمين والتعديل ، كما فعلوا في « أعياد » للتفريق بينه وبين أعواد، وكما فعلوا في « ثِيَرَة » للتفريق بينه وبين ثِوَرَة ؟ .

أو نقول بجواز ( التقييم ) ناظرين في بنائه الى لفظ القِيمة والقِيَم ، كما نظروا في أعْيَلَ وفي دَيَّمَتْ ؟ .

أو نقول بجوازه لأن الياء تدخل على الواو في حروف كثيرة كما مرّ ؟ .

ذلك ما أتركه للزملاء الأفاضل . وفوق كلّ ذي علمٍ عليم .

## هل يُجْمَع مُعْجَم على مَعَاجِم أو مُعْجَمات ؟

من الكلمات التي كثر ترددها على الألسنة في العصر الحديث ؛ وكثر استعمالها في الكتابات المعاصرة : كلمة ( مُعْجَم ) التي يُراد بها الكتاب المُرَتّب على الحروف (١)–على أي نحوٍ من أنحاء الترتيب– ، ويجمعونها في الشائع على ( مَعاجم ) ، وقلَّ مَنْ يجمعها على ( مُعْجمات ) . وبغية تحديد الموقف من هذين الجمعَيْن لمعرفة الصحيح منهما أو الحكم بصحتهما كليهما ؛ حررت هذه المذكرة.

★ ★ ★

وقبل الدخول في صميم الحديث عن جمع هذه الكلمة ؛ لابدَّ من وقفة متأنِّية عند لفظ « معجم » نفسه ، للتثبُّت من كونه اسْمَ مفعولٍ لما أُعْجِم كما هو مقتضى الظاهر من بنائه ؛ أو مصدراً من المصادر التي جاءت على زنة مُفْعَل كمُخْرَج ومُدْخَل ومُكْرَم كما جزم بذلك بعضهم .

وكان ابن منظور أوسع مَن بحث هذا الموضوع وجمع رواياته وأخباره في تركيب عجم من لسان العرب . فذكر انهم قالوا حروف المعجم فأضافوا الحروف الى المعجم ، ونفى أن يكون المعجم صفةً لحروف مستدلاً على هذا النفي بدليلين ، ثم روى عن المبرد ذهابه الى أن « المعجم مصدر بمنزلة الإعجام، كما نقول : أدخلتُه مُدْخَلاً وأخرجتُه مُخْرَجاً أي إدخالاً وإخراجاً ، وحكى الأخفش ان بعضهم قرأ : ( ومَنْ يُهِنِ اللهُ فما له من مُكْرَم )

---

(*) مذكرة مقدمة الى لجنة الاصول بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢١ م .

(١) مما يثير الانتباه في هذا الصدد اننا لم نجد كتاباً من كتب اللغة منذ بداية التأليف فيها في القرن الثاني الهجري قد أطلق عليه اسم المعجم أو أضيفت كلمة المعجم الى اسمه ، وانما اقتصر استعمال هذه الكلمة على بعض كتب الحديث والمشيخات والتراجم . أما وضع كلمة معجم الى جانب اسم كتاب ابن فارس « مقاييس اللغة » فهو من عمل محققه الاستاذ عبدالسلام هارون ؛ ولم ترد في مخطوطة الكتاب .

بفتح الراء ؛ أي من إكرام ،فكأنهم قالوا في هذا الإعجام» . وقال معلّقاً على كلام المبرد : انه « أسَدُّ وأصوب من أن يُذْهَب الى أنّ قولهم حروف المعجم بمنزلة قولهم صلاةُ الأُولى ومسجد الجامع ، لأن معنى ذلك صلاةُ الساعة الاولى أو الفريضة الاولى ومسجد اليوم الجامع ، فالاولى غير الصلاة في المعنى والجامع غير المسجد في المعنى ، وانما هما صفتان حُذِف موصوفاهما وأُقيما مقامهما . وليس كذلك حروف المعجم لأنه ليس معناه حروفَ الكلام المعجم ولا حروف اللفظ المعجم ، انما المعنى ان الحروف هي المعجمة ، فصار قولنا حروف المعجم من باب إضافة المفعول الى المصدر ؛ كقولهم : هذه مطيّة رُكوبٍ أي من شأنها أنْ تُركَب وهذا سهمُ نضالٍ أي من شأنه أن يُناضَل به . وكذلك حروف المعجم أي من شأنها أنْ تُعْجَم» .

ثم أورد ابن منظور قول مَنْ قال بأن جميع الحروف ليس معجماً فكيف استجازوا تسمية الجميع بذلك . وبعد الإجابة على ذلك قال :

« وسُئل ابو العباس عن حروف المعجم لِمَ سُمِّيتْ معجماً ؟ فقال : أمّا ابو عمرو الشيباني فيقول : أعْجِمَتْ أُبْهِمَتْ ... وأمّا الفرّاء فيقول : هو من أعجمتُ الحروف ...قال : وسمعت ابا الهيثم يقول : معجم الخط هو الذي اعجمه كاتبه بالنقط . . . وقال الليث : المعجم الحروف المُقَطَّعة سُمِّيت معجماً لأنها أعجميّة ... وقال ابن الأثير : حروف المعجم حروف ا ب ت ث ؛ سُمِّيت بذلك من التَعْجِيم وهو إزالة العُجمة بالنقط . . . وقال ابن بَرّي : والصحيح ماذهب اليه ابو العباس المبرد من أن المعجم هنا مصدر ، وتقول : أعجمتُ الكتابَ مُعْجَماً وأكرمتُه مُكْرَما . والمعنى عنده حروف الإعجام أي التي من شأنها أنْ تُعْجَمَ » .

ثم قال ابن منظور بعد ذلك : « وكتابٌ مُعْجَمٌ : اذا أعْجَمَه كاتبُه بالنَّقْط . سُمِّي معجماً لأن شكول النَّقط فيها عُجمة لابيانَ

لها كالحروف المعجمة لابيان لها ؛ وإنْ كانت اصولاً للكلام كله » .

والخلاصة المستفادة من جميع ذلك ان كلمة ( مُعْجَم ) قد تكون اسماً للمفعول وقد تكون مصدراً ، وان موقعها من الجملة وسياق الكلام هو الذي يحدِّد المعنى المراد منها في كل استعمال من الاستعمالات الواردة .

★ ★ ★

أمّا جمع « مُعْجَم » فلم يرد ذكره في كلمات الأقدمين من علماء اللغة قبل الحسن الصَّغَاني المتوفى سنة ٦٥٠ هـ ، وكان الصغاني أقدم من أورد ذلك من اللغويين ، ولكنه لم يذكره بعنوان الجمع في تركيب « عجم» من التكملة ، وانما ذكره استطراداً في مقدمة العباب (٢) في كلامه هو نفسه إذ قال : « ومعاجم الشعراء لدعبل والآمدي والمرزباني » .

وواضح ان استعمال الصغاني — وهو المتأخر في زمانه عن عصور الاستشهاد — ليس كافياً في الاستدلال على صواب ذلك والقطع بصحته ، وليس كلامه اذا ما انفرد به ممّا يصح الاحتجاج به والرضوخ له على كل حال .

وقد يقول قائل : ان كتب اللغة قد جمعتْ مُطرَفاً على مَطارِف ومُصْحَفاً على مَصاحِف ومُجْسَداً على مَجاسِد ، فلماذا لايكون جمع مُعْجَم على مَعاجم من هذا القبيل ؟ .

والجواب : ان هناك فرقاً كبيراً بين كلمة معجم والكلمات الاخرى المذكورة ، لأن كل كلمةٍ من تلك الكلمات قد وردت بوجهين أو وجوه من الضبط ، فقد ذكر في اللسان المِطْرَف والمُطْرَف وقال : « والأصل مُطْرَف بالضم ، فكسروا الميم ليكون أخفَّ كما قالوا مِغْزَل وأصله مُغْزَل » ، وذكر المُصْحَف والمِصْحَف وقال : « تميم تكسرها وقيس تضمُّها .... واستثقلت العرب الضمة في حروفٍ فكسرت الميم وأصلها الضم» ،

(٢) العباب / حرف الهمزة : ٢٨ .

وذكر ان المُجْسَد والمِجْسَد واحد ، وأصله الضم الاّ انهم استثقلوا الضم فكسروا الميم ، وروى عن ابن الأعرابي ان المَجاسِد جمع المِجْسَد بكسر الميم ، كما روى عن ابن الأثير ان المجاسد جمع مُجْسَد بضم الميم . وذكر مثلَ ذلك في مُنْخَل ومُنْخُل ومُنْصَل ومُنْصُل ومُخْدَع ومِخْدَع ومَخْدَع ومُغْزَل ومِغْزَل ومَغْزَل .

وهكذا يسود الغموض كلَّ الجموع المشار اليها كالمطارف والمصاحف والمجاسد ، فلا نعلم انها جمع مُطرف ومُصحف ومُجسد المضمومة الميم ، أو أنها جُمعتْ على هذا النحو بلحاظ ميمها المكسورة . أمّا مُعْجَم فلا يصح قياسه عليها ؛ لأنه مضموم الميم فقط وليس هناك وجه آخر لميمه في كل الفروض .

وعندما يكون الأمر على هذه الشاكلة من الغموض والابهام ، إذْ لانصٌّ يُلْتَزَم به ؛ ولا شواهد يقاس عليها ، وجب الرجوع الى الأحكام العامة التي لامناص من تحكيمها في مثل هذه الحالة .

والأحكام العامة في هذا المورد تُلزِم بأن يجمع اللفظ جمع المؤنث السالم ، لأنه صفة لغير العاقل ، كما ذكر سيبويه في باب مايجمع من المذكر بالتاء إذ قال :

« فمنه شيءٌ لم يُكَسَّر على بناء من أبنية الجمع ، فجُمِعَ بالتاء إذْ مُنِعَ ذلك . وذلك قولهم : سُرادِقات وحَمّامات وإوَانات ، ومنه قولهم : جَمَلٌ سِبَحْلٌ وجِمال سِبَحْلات وربَحْلات وجِمال سِبَطْرات . . . وقال بعضهم في شمال شمالات » (٣) .

وروى الفيومي في مصباحه عن ابن الأنباري قوله :

« واعلمْ ان جمع غير الناس بمنزلة جمع المرأة من الناس ، تقول فيه :

(٣) الكتاب : ٢/١٩٨ ـ ١٩٩ .

منزل ومنزلات ومصلّى ومصليات ، وفي ابن عرس بنات عرس؛ وفي ابن نعش بنات نعش » (٤) .

ولذلك لامناص لنا من أن نجمع معجماً على معجمات ، كما جمعوا مُبْهَماً على مُبْهَمات و ثاراً على ثارات ؛ وخاناً على خانات وجواباً على جوابات، وسجلّاً على سجلات ، وكما جمع المتنبي بوقاً على بوقات :

أمّا اذا أردنا أن نرفض الجمع بالألف والتاء — إن جاز لنا الرفض — فليس لدينا حينذاك الا الجمع على مفاعيل ، نحو مُنكَر ومناكير ومُسنَد ومسانيد ومُرسَل ومراسيل ومُصْعَب ومصاعيب .

وقد سلك أحد زملائنا في اللجنة مسلكاً آخر في تصحيح الجمع على معاجم فقال :

« ان لفظ معجم وإن كان في الأصل وصفاً على هيئة اسم المفعول ؛ الا انه نُقِل الى الاسمية فصار اسمَ ذاتٍ أو علمَ جنسٍ على السِّفر الذي يحتوي على مجموعة من الفاظ اللغة مقرونة بضبطها وبيان اصول اشتقاقها ومعانيها . . . وقد يكون لفظ معجم في هذا الاستعمال اسم مكانٍ ظرفاً يشتمل على الفاظ لغوية مقرونة بمعانيها واشتقاقاتها.وليس في جمعه على صيغةمفاعل خروج على قواعد الجمع في العربية » .

وعلق على ذلك زميل آخر فقال في جملة كلامه :

« ان من طبيعة اللغة أن تنتقل معاني كثير من هذه الأوصاف الى الاسمية لاستحداث اسماء لمسميات جديدة ، فقالوا في النحو والصرف : ( المُفْرَد ) لنقيض الجمع ؛ وجمعه مفردات ، وقالوا : ( المُعْرَب ) لما يقابل المبني ؛ وجمعه المعربات ، وقالوا : ( مُوْجَز ) البحث وموجزات البحوث ، وقالوا: ( المُهْمَل ) لما يُهْمَل وسلّة المهملات . . . ومثل هذا كثير جداً. وكلُّ ذلك يبدو طبيعياً لأنهم لم يسمعوا تكسيراً لهذه المستحدثات وكلها على

(٤) المصباح المنير : ٨٧ ( تركيب بنو ) .

غرار المعجم ، فهم جروا في جمعها على القاعدة وعلى السليقة » .

أمّـا الاستدلال على صحة المعاجم بقول القطامي :

ونادينا الرسوم وهنّ صُـمٌّ ومنطقها المعاجـم والسِّـطـارُ

فقد علّـق عليه أحد الزملاء مرجّحاً بأن المراد بالمعاجم هنا جمع مَعْجَم... اسم المكان ، على القياس ، بدليل عطفه على السِّطار ، أي هذه المواضع التي لاتفصح . ثم قال : « أمّـا تخريجه على أنه جمع مُـعْـجَـم – بضم الميم – فهو بعيد . لكون المراد موضع العُـجمة والاستعجام ، ولا يمكن أن يراد فيه معنى التعدية الملحوظ في المُـعْـجَـم من أعْـجَـمَ الشيءَ اذا جعل فيه العجمة ، وكذلك لايُـراد فيه إزالة العجمة على الضدّ » .

★ ★ ★

وبعد :

هذه نظرة عجلى في مسألة جمع « مُـعْـجَـم » أرجو أن يكون فيها ما ينفع ويجدي . وفوق كل ذي علمٍ عليم .

## في جمع مفعول (*)

يشيع بين الكاتبين المعاصرين – الاّ القليل منهم – جمع ( مفعول ) على ( مفاعيل ) ، فيقولون : مشاريع ومواضيع ومجاميع ومحاذير ومشاهير ومحاصيل ومراسيم ومفاهيم في جمع : مشروع وموضوع ومجموع ومحذور ومشهور ومحصول ومرسوم ومفهوم ، وإنْ كانوا يفضّلون جمعه صحيحاً في بعض الأحيان فيقولون : مندوبون ومنكوبون ومقبولون في جمع مندوب ومنكوب ومقبول ، ولم يقولوا مناديب ومناكيب ومقابيل .

كما ان العامة – بوحيٍ من فطرتها وسليقتها – قد تفعل مثل ذلك ؛ فتجمع مكتوباً على مكاتيب ومقتولاً على مقاتيل ومجروحاً على مجاريح ومسلولاً على مساليل .

فهل يُعَدُّ هذا الجمع صحيحاً لغويّاً ؟ وهل يجوز القياس عليه ؟ . ذلك ما أرجو أن تجيب عليه هذه المذكرة وفيه حقّه من البحث ، وصولاً الى الحقيقة وحفاظاً على الأمانة . والله الموفّق .

★ ★ ★

قال سيبويه :

« والمفعول نحو مضروب ؛ تقول : مضروبون . غير أنهم قد قالوا : مكسور ومكاسير ؛ وملعون وملاعين ؛ ومشؤوم ومشائيم ؛ ومسلوخة ومسالخ ، شبّهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن . . . فأمّا مجرى الكلام الأكثر فأنْ يُجْمَع بالواو والنون ؛ والمؤنث بالتاء » .

وقال أيضاً وهو يتحدث عن جمع مُطْفِل على مطافِل ومُشْدِن على مَشادِن :

---

(*) مذكرة مقدمة الى لجنة اللغة العربية بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٢ م .

« وقد قالوا على غير القياس : مَشَادِين ومَطافِيل ، شبَّهوه في التكسير بالمصعود والمسلوب » (١) .

وذكر الزمخشري صيغة مفعول مع فَعَّال وفُعَّال وفِعِّيل وماشاكلها وقال :

« يُسْتَغْنى فيها بالتصحيح عن التكسير ، فيقال : شَرَّابون وحُسَّانون وفِسِّيقون ومضروبون . . . . وقد قيل : عَواوير وملاعين ومشائيم وميامين ومياسير ومفاطير » (٢) .

وقال ابن يعيش :

« مفعول من نحو مضروب ومقتول . . . كان الباب فيه جمع السلامة من نحو : مضروبون ومنصورون » .

ثم قال :

« وقالوا : ملاعين ؛ كسَّروا ملعوناً ، كأنهم شبَّهوه بالاسم مما هو على خمسة أحرف ورابعه حرف مدٍ ولين ؛ من نحو بهلول وبهاليل (٣) ومغرود ومغاريد » . وبعد أنْ أورد عدة كلمات على هذا النحو كمشؤوم ومشائيم وميمون وميامين ومكسور ومكاسير ومسلوخة ومسالیخ ؛ قال : « كله على التشبيه بالاسم ، وهذا شاذ في مفعول » (٤) .

★ ★ ★

والمستفاد من مجموع هذه النصوص : ان مفعولاً – إنْ كان وصفاً لا اسماً – انما يُجْمَع على مفعولين ومفعولات ، وان ذلك هو الأصل

---

(١) الكتاب – طبعة بولاق – : ٢/٢١٠ . وقوله : « بالمصعود والمسلوب » كذا ورد في المطبوع ، ولعل فيه تصحيفاً او تحريفاً ، وربما كان الصواب : « بالمغرود والاسلوب » ، ويُجْمَعان على المغاريد والأساليب .

(٢) المفصل : ١٩٦ .

(٣) كذا في الأصل ، والمعروف ان ذلك على زنة فعلول لا مفعول .

(٤) شرح المفصل : ٥/٦٧ – ٦٨ .

و« الباب » و« مجرى الكلام الأكثر » ؛ وان جمعه على مفاعيل سماعي « على غير القياس » إنْ أبينا أن نقول بشذوذه كما قال ابن يعيش أو بندرته كما قال ابن منظور في تركيب شأم من اللسان .

وحسبنا شاهداً على صحة هذه النتيجة ان القرآن الكريم لم يرد فيه جمعُ مفعولٍ هذا الاّ صحيحاً ، كما في : مبعوثين ومجموعين ومحجوبين ومحرومين ومرجومين ومردودين ومسؤولين ومسبوقين ومسجونين ومسحورين ومعزولين ومقبوحين وملعونين ومنصورين ، وكما في : معدودات ومعلومات .

ولعل ممّا يزيد المسألة ايضاحاً أن نقرأ ما أورده ابن منظور في اللسان ( كسر ) قال : سوط مكسور ؛ والجمع مكاسير ، « قال ابو الحسن : انما أذكر مثل هذا الجمع لأن حكم مثل هذا أن يُجْمَع بالواو والنون في المذكّر ؛ وبالألف والتاء في المؤنث ، لأنهم كسّروه تشبيهاً بما جاء من الأسماء على هذا الوزن » .

وقال في تركيب ( شأم ) :

«ورجلٌ مشؤوم على قومه ؛ والجمع مشائيم ؛ نادر ، وحكمه السلامة» .

وقال في تركيب ( لعن ) :

« رجل لعين وملعون ، والجمع ملاعين » ، ثم روى عن ابن سيده قوله : « انما أذكر مثل هذا الجمع لأن حكم مثل هذا أن يُجْمَع بالواو والنون في المذكر ؛ وبالألف والتاء في المؤنث ، لكنهم كسّروه تشبيهاً بما جاء من الأسماء على هذا الوزن » .

ومع ذلك كله أورد صاحب اللسان قولهم :

ميّون وميامين ؛ ومشبوب ومشابيب ؛ وملقوح وملاقيح ؛ ومنكود ومناكيد ؛ ومأسور ومآسير ؛ ومبسوط ومباسيط ؛ ومقطوع ومقاطيع ؛ ومرجوع ومراجيع ؛ ومكبون ومكابين ؛ ومضمون ومطامين ؛ ومجنون ومجانين . وربما أورد غير ذلك ممّا فاتنا الوقوف عليه .

وخلاصة القول : لامناص من الحكم بأن يُجْمَع مفعولٌ إنْ كان وصفاً للمذكر العاقل جمعاً صحيحاً سالماً ، تبعاً لما عليه الاستعمال الفصيح في القرآن الكريم ؛ ولما ذكره النحويون والمعجميون فيما تقدم نقله من كلامهم ، وان ذلك هو القياس المتَّبع والقاعدة المقرَّرة والأصل المتفق عليه .

أمّا اذا كان مفعولٌ وصفاً لغير العاقل فانّه يجمع جمع المؤنث السالم — قياساً أيضاً — عملاً بما قال ابن منظور في اللسان ( نعش ) : «يؤنثون جَمْع ما خلا الآدميين » وبما قال الفيومي في المصباح ( بنو ) : « ان جمع غير الناس بمنزلة جمع المرأة من الناس » .

ولذلك جمع ابن سيده موضوعاً على موضوعات لامواضيع ؛ في قوله في مقدمة المخصص : « فعلّمْنا بذلك ان اللغة اضطرارية ؛ وإن كانت موضوعات الفاظها اختيارية » (٥) .

ولذلك — أيضاً — جمع العلماء مندوباً على مندوبات ؛ ومكروهاً على مكروهات ؛ ومحظوراً على محظورات ؛ وممنوعاً على ممنوعات ؛ ومخلوقاً على مخلوقات . ومرفوعاً على مرفوعات ؛ ومنصوباً على منصوبات ؛ ومجروراً على مجرورات ؛ وموضوعاً على موضوعات ؛ ومحمولاً على محمولات ؛ ومخطوطاً على مخطوطات .

كذلك جمع الناس منتوجاً على منتوجات ؛ ومنسوجاً على منسوجات ؛ وملبوساً على ملبوسات ؛ ومفروشاً على مفروشات ؛ ومسروقاً على مسروقات ؛ ومنهوباً على منهوبات ؛ ومأكولاً على مأكولات ؛ ومشروباً على مشروبات ؛ ومعروضاً على معروضات ؛ ومأثوراً على مأثورات .

والذي يرجح في الظن في تعليل ذلك أنهم قد تخيَّلوا التأنيث في المفرد من هذه الكلمات دلالةً على الوحدة ؛ أو شبَّهوها بالمؤنث الذي ليس فيه هاء

(٥) المخصص : ١/٣ .

الأنيث ، فجمعوها بالألف والتاء جمع المؤنث ، وهو ما علَّل به ابنُ يعيش جمع سرادق على سرادقات (٦) .

وقد ذكر ذلك سيبويه وأمضاه ، قال :

« وقد قالوا : جِمالات فجمعوها بالتاء كما قالوا رِجالات وقالوا كِلابات ، ومثل ذلك بُيوتات ، ومثل ذلك الحُمُرات والطُّرُقات . . . . جعلوا الجِمال إذْ كان مؤنثاً في جمع التاء نحو جِمالات بمنزلة ماذكرنا من المؤنث نحو أرَضات وعِيَرَات ، وكذلك الطُّرُق والبُيُوت » (٧) .

واذا كان ذلك هو الأصل والباب والقياس كما أسلفنا ؛ كان ماورد من جموع الصفات على زنة مفاعيل سماعياً مأثوراً ولكن لايقاس عليه ، وإن كنّا لا نستسيغ نعته بالشذوذ أو الندرة ؛ لأنه أكثر عدداً وأوسع استعمالاً مما يجيء شاذاً أو نادراً .

أمّا الأسماء الواردة على وزن مفعول فان جمعها على مفاعيل هو الأصل والقياس ، عملاً بما أشار اليه سيبويه وما رواه ابن منظور ، في جمع الأسماء الواردة على هذا الوزن ؛ وبما نصّ عليه ابن يعيش في جمع الاسم الذي « هو على خمسة أحرف ورابعة حرف مدٍّ ولين » .

ولمّا كان هذا الجمع — كما تقدم — قياسياً في الأسماء ؛ وغير شاذٍّ ولا نادر في الصفات ، أمكن القول بجواز القياس عليه لدى الحاجة اليه . وفوق كلّ ذي علمٍ عليم .

---

(٦) شرح المفصل : ٥/٨٥ .
(٧) الكتاب : ٢/٢٠٠ .